

دور شبكات التواصل الإجتماعي بين تعبئة الرأي العام و ضمان نفاذ القواعد الدستورية

The role of social networks between mobilizing public opinion and ensuring the enforcement of constitutional rules

د/حزام فتيحة، أستاذة محاضرة "أ" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، الجزائر.

Hazam fatiha

البريد الإلكتروني: f.hazem@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2019/12/31 تاريخ القبول: 2020/05/07 تاريخ النشر: 2020/06/15

ملخص :

أضحت مواقع التواصل الاجتماعي مع انتشارها وتطورها تشكل حركة ديناميكية أثرت ما يُطلق عليه حاليا "الإعلام الجديد" "البديل"، الذي غيّر طبيعة العلاقات الاجتماعية، ورفع من وتيرة مشاركة الفرد في الحياة السياسية بامتياز، خاصة بعد موجة التحول الديمقراطي العربي والتغيير السياسي، والتي ساهمت في ميلاد هوية وطنية للفرد تُسائر وتُعزز مبادئ الديمقراطية والتحرّر، بالمقابل تميزت هذه الشبكات أمام إلغاء فوبيا الزمان والمكان وسيطرة العالم الافتراضي بخصائصه التي تؤكد سيادة رأي الشعب في اتخاذ القرارات السياسية و ضمان نفاذ القواعد الدستورية الضامنة لحقوقه خاصة في ظل ظهور المواطنة الافتراضية العالمية غير المتأصلة، وفقدان الأفراد ثقتهم في حكومات دولهم وبالضبط تلك التي تشهد حالة اللااستقرار السياسي أو الفشل في بناء الدولة الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل، رأي عام، نفاذ القواعد الدستورية.

Abstract:

The social networking with the spread and development of networks has constituted a dynamic movement, that enriched what is now called new media-alternative, which changes the nature of social relationships, and excellently raises the frequency of individual participation in the political life, especially after the wave of Arabic democratic transition and political change, which contributed to the birth individual's national identity that promotes and keeps pace with the principles of democracy and freedom. In contrast, these networks have been created after the cancellation of time and place phobia. The dominated virtual world with its characteristics that ideologically emphasize that the origin of these networks is a youth fashion no more, that isolated the individual from his national values and his Arabic identity, especially in the light of the emergence of the extrinsic global virtual citizenship, and the individuals' loss of confidence in their countries' governments notably those in a state of political instability or failure in building a democratic state.

Key words: communication sites, public opinion, enforcement of constitutional rules

المؤلف المرسل: د.حزام فتيحة، الإيميل: f.hazem@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

يُعتبر الإعلام الموجّه الرئيسي لعقول الناس وتوجهاتهم في وقتنا الحالي، فهم محاطون بوسائله من كل الجهات وفي كل الأمكنة، وذلك ابتداءً من الوسائل المكتوبة والمسموعة كالإذاعة والتلفزيون، والمواقع الإلكترونية المختلفة التي أصبحت مُتاحة بفضل انتشار الإنترنت والتقدم التكنولوجي الهائل، كما يعد الإعلام السلطة الرابعة بعد السلطات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية؛ نظراً لتأثيره الكبير على تغيير وصنع اتجاهات الناس الفكرية، والسياسية، والاجتماعية التي تشكل الرأي العام في المحصلة، وفي هذا المقال سنناقش تأثير وسائل الإعلام على الرأي العام.

أدى التطور المتسارع لوسائل الإعلام والاتصال في منتصف التسعينات من القرن الماضي إلى إحداث تغييرات جوهرية ونقله نوعية وثورة حقيقية في عالم الاتصال حيث انتشرت شبكة الإنترنت في كافة أرجاء المعمورة، وربطت أجزاء هذا العالم المترامية بفضائها الواسع، ومهدت الطريق لكافة المجتمعات للتقارب والتعارف وتبادل الآراء والأفكار والرغبات، إنها تغييرات جمّة مست جميع مجالات الحياة، على مستوى الجماعات والأفراد-على المستوى المحلي والمستوى العالمي- محدثة ظواهر جديدة وتأثيرات مباشرة على مختلف التنظيمات والبنى الاجتماعية، كما ظهرت مفاهيم ونظريات وأطر منهجية عديدة، ومن المفاهيم التي ذاع صيتها بشكل يستدعي الانتباه مفهوم الشبكات الاجتماعية. لقد أتاح استخدام الإنترنت في السنوات الأخيرة نوعاً من التواصل الاجتماعي بين الأفراد في فضاء إلكتروني افتراضي، قرب المسافات بين الشعوب وألغى الحدود وزاوج بين الثقافات، وسمي هذا النوع من التواصل بين الناس (شبكات التواصل الاجتماعي)، التي تعد الأكثر انتشاراً على شبكة الإنترنت، لما تمتلكه من خصائص تميزها عن المواقع الإلكترونية الأخرى، وما تلعبه كوسيلة في نقل الأخبار والأحداث السياسية. وهذا شجع متصفح الإنترنت من كافة أنحاء العالم على الإقبال المتزايد عليها، ومنه تحاول الدراسة مناقشة الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تؤثر مواقع أو شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق

الضمانات الشعبية لنفاد القواعد الدستورية؟ ولمعالجة هذه الإشكالية تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل الموضوع المقسم بدوره إلى محورين:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني لشبكات التواصل الاجتماعي

مع ظهور شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية، تغير شكل ومضمون الإعلام الحديث، وخلقت الشبكات الاجتماعية نوعاً من التواصل بين أصحابها ومستخدميها من جهة، وبين المستخدمين أنفسهم من جهة أخرى، وأصبحت بذلك وسيلة الاتصال المؤثرة في الأحداث اليومية، بحيث أتاحت الفرصة لأفراد المجتمع بكل مستوياتهم وأطيافهم نقل أفكارهم، ومناقشة قضاياهم السياسية والاجتماعية وما يرغبون في نقله متجاوزين في ذلك الحدود الطبيعية إلى فضاءات جديدة لا رقيب لها، وهذا لم يتوقف عند هذا الحد بل حتى الحكومات والمنظمات غير الحكومية أصبحت تستعمل هذه الشبكات من أجل إيصال أفكارها وتحقيق أهدافها المختلفة.

أولاً- الإطار المفاهيمي لشبكات التواصل الاجتماعي

لقد أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي لمستخدميها إمكانية مشاركة الملفات والصور وتبادل مقاطع الفيديو، كما مكنتهم من إنشاء المدونات الإلكترونية وإجراء المحادثات الفورية وإرسال الرسائل، ويعد "الفيس بوك Facebook وتويتر Twitter اليوتيوب Youtube" أهم المواقع التي تصدرت الشبكات الاجتماعية، ونتيجة لتنامي وتطور هذه المواقع فقد أقبل عليها ما يزيد عن ثلثي مستخدمي شبكة الإنترنت وخاصة منهم الشباب، كما لعبت الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والتسونامي، والأحداث السياسية وحركة الجماهير الشعبية الواسعة، دوراً هاماً في شعبية هذه الشبكات، وأصبحت الوسيلة الأساسية لتبادل المعلومات والأخبار الفورية في متابعة مسار وتطورات الأحداث، لذا سنتطرق لتعريفها ضمن العنصر الأول ونخصص العنصر الثاني لبيان أهم خصائصها.

1-تعريف شبكات التواصل الاجتماعي :

إن مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي كغيره من المفاهيم الاجتماعية أثار جدلاً واسعاً لدى الأكاديميين نظراً لتعدد وتداخل مداخل واتجاهات دراسته، ومن الناحية الاصطلاحية في اللغة الإنجليزية يطلق عليه "social media" أو مصطلح "social net-work" أي الترابط الشبكي الاجتماعي، أما في اللغة العربية نجده أدق من ناحية

الوصف، إذ أن مصطلح "مواقع التواصل الاجتماعي" لا يثير جدلا في معناه بقدر ما يثير إشكالا في تعريفه، وقد اجتهد العديد لتقديم تعريف شامل له من بينهم: يعرف "زاهراضي" شبكات التواصل الاجتماعي بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونية تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها.¹ ويعرفها "محمد المنصور" بأنها شبكات إجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاءون وفي أي مكان من العالم، ظهرت على شبكة الإنترنت منذ سنوات قليلة وغيرت في مفهوم التواصل والتقارب بين الشعوب، واكتسبت اسمها الإجتماعي كونها تعزز العلاقات بين بني البشر، وتعدت في الآونة الأخيرة وظيفتها الإجتماعية لتصبح وسيلة تعبيرية واحتجاجية، وأبرز شبكات التواصل الاجتماعي هي (الفييس بوك، تويتر، واليوتيوب) وأهمها هي شبكة (الفييس بوك)، التي لم يتجاوز عمرها الست سنوات وبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من (800) مليون شخص من كافة أنحاء العالم.²

كما تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي منظومة من الشبكات الالكترونية عبر الانترنت تتيح للمشارك فيها إنشاء موقع خاص فيه ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم نفس الاهتمامات، وهو أيضا مصطلح يطلق على مجموعة من المواقع على شبكة الانترنت ظهرت مع الجيل الثاني "للويب"، الذي يتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، شركة،...)، كل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر من إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض.³

في حين عرفها كل من "بويد M.Boyd والسون B.Ellison" بأنها مواقع تتشكل من خلال الإنترنت تسمح للأفراد بتقديم لمحة عن حياتهم العامة، وإتاحة الفرصة للاتصال بقائمة المسجلين، والتعبير عن وجهة نظر الأفراد أو المجموعات من خلال عملية الاتصال.⁴

كما تعرفها الموسوعة الحرة العالمية بأنها عبارة عن مواقع ويب تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات، أحدثت تغيير كبير في كيفية الاتصال والمشاركة بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات، وهي تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي، وتنقسم تلك الشبكات الاجتماعية حسب الأغراض فهناك شبكات تجمع أصدقاء الدراسة وأخرى تجمع أصدقاء العمل بالإضافة لشبكات التدوينات المصغرة. إلا أننا نميل إلى التعريف الذي أورده الفقيه محمد المنصور الذي يعتمد الدور المزدوج لشبكات التواصل فهو اجتماعي من جهة وسياسي من جانب آخر.

وعليه إن شبكات التواصل الاجتماعي، هي مجموعة من المواقع تقدم خدمات يتم إنشاؤها وبرمجتها من قبل شركات كبرى لجمع أكبر عدد من المستخدمين والأصدقاء ومشاركة الأنشطة والاهتمامات في بنية مجتمع افتراضي، وتوفر هذه الخدمات ميزات مثل المحادثة الفورية والتراسل العام والخاص ومشاركة الوسائط المتعددة من صوت وصورة وفيديو والملفات،⁵ وقد استقطبت هذه الخدمات ملايين المستخدمين من شتى أنحاء العالم.

2- النظريات المحددة لمفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

إن مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي أبرز أهمية لا مثيل لها في حياة المجتمع، فتحليل الظاهرة ينم على أنها تضم تفاعل خمس عناصر أساسية لتشكل المجتمع المحلي والمتمثلة في: المجتمع، التفاعل، الروابط، المكان، الزمان. وعليه فإن التمثيل الرقمي لحركة شبكات التواصل الاجتماعي على الانترنت و الويب تحديدا أصبح يحوي مختلف الظواهر الاجتماعية بشكل الكتروني شاملا بذلك التفاعل الاجتماعي برمته على مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات وأيضا المنتجات المعرفية والخدمية بأنواعها والاتصال والنماذج البنائية للمجتمعات الافتراضية التي أصبحت جميعها تتمثل بشكل رقمي مجرد على الشبكة.

ووفقا لما سبق ومن الناحية النظرية يخضع مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي

لعدة نظريات:⁶

أ. النظرية البنائية: وهي مقارنة اجتماعية تبحث عن عوامة العلاقات الاجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي، وحسب هذا الاتجاه هي مجموعة من العلاقات التي يكونها مجموعة من الأفراد، وتكون ذات نمط خاص و نوعي على سبيل المثال (التعاون، النصح، الرقابة) بين مجموعة من الفاعلين، وعليه فإن تحليل هذه الشبكات يقوم على منهجية لوصف عوامة البناء العلائقي لهذا المجتمع.

فمواقع التواصل الاجتماعي قد جعلت علاقات الأفراد أكثر تداخلا واعتماد بعضها على بعض مما كان عليه الأمر في الماضي، حيث أصبح كل فرد يعيش في الساحة الخلفية للآخر، فشبكة الترابط ونقاط الوصل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تتقاطع خطوطها وتتجاوز الحدود تؤثر تأثيرا حاسما على الأفراد المشاركين فيها.

ب. نظرية الحلقة الاجتماعية: هي مقارنة تقوم على وصف وربط الشبكات من خلال صفات وسمات داخلية (داخل الشبكة)، وشبكات التواصل الاجتماعي وفق هذه النظرية هو تفاعل مجموع المستخدمين لهذه الشبكة مع بعضهم وفق رموز وشفرات معينة، قواعد توفرها لهم هذه المواقع ما ينجم عنه نظام معرفي داخلي خاص بهذه الأخيرة.

فالتفاعلات الاجتماعية في مواقع التواصل الاجتماعي هي إطار مترابط العناصر من الأغراض والأهداف والحاجات المشتركة بين الأعضاء، وأيضا اللوائح والقواعد والسياسات المتبعة والأنماط التي تفرز من خلال هذه التفاعلات بما يدعم الثقافة المشكلة، سواء أكانت في أصولها لدى المشاركين أو إفرازاتها من جراء التفاعلات الجديدة في هذه البيئة العلائقية التي تكونت في المجتمع الافتراضي.

ج. نظرية الشبكة الاجتماعية: هي نظرية تتناول بالفحص والكشف والدرس نماذج وخصائص الروابط الاجتماعية وعلاقتها بحياة الأفراد والمنظمة الاجتماعية، وتستخدم هذه النظرية إطار الدراسة كيف يرتبط الناس بعضهم ببعض، من خلال أواسط شبكات الحواسيب وتتضمن هذه الخصائص تركيب الشبكات، وحجم الشبكات،

ومدى الشبكة والتردد الاتصالي بين الناس وكثافة الروابط المتبادلة بين الأشخاص وخصائص الأعضاء وتاريخ الشبكة والمورد المتاح للشبكة.

د. نظرية رأس المال الاجتماعي الافتراضي: لقد أعادت الشبكات الاجتماعية التشكلات التفاعلية التي ظهرت في إطار ما يمكن تسميته بإعادة المفاهيم على نحو افتراضي، ومن هذه المفاهيم رأس المال الاجتماعي في سياقه الافتراضي.

إذ ترى هذه النظرية أن رأس المال الاجتماعي على الصعيد الافتراضي يتأسس بناء على شبكة من الارتباطات بين أفراد التفاعلات الافتراضية المنتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي، إذ أن المجال الافتراضي يتأسس عبر تفاعلات الانترنت التي تشكل آلية التواصل لتحقيق رأس المال الاجتماعي الافتراضي، وذلك عبر خاصيتين طرحها "بلاشرد وهوزه" وهي: التبادل المعلوماتي والدعم الاجتماعي، فأما الأولى فتعني المجال الذي يساهم في حل المعضلات ذات الأبعاد التقنية والاجتماعية، في حين الثانية تعني الدعم الذي يستفيد به الفرد من خلال امتلاكه شبكة من العلاقات عبر تفاعلات المجتمع الافتراضي.

فقوة رأس المال الافتراضي مستمدة من شبكة العلاقات التي تتم في رحاب شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تقوم على المصالح المتجانسة والتي يمكن الاستفادة منها في تحقيق مصالح متبادلة بين الأعضاء من ذوي الاهتمامات الواحدة، وتجدر الإشارة إلى أن تفاعلات المجتمع الافتراضي -مواقع التواصل الاجتماعي - لا ترتبط بوقت معين وهذا يعطي رصيد أكبر لشبكة العلاقات.

3- خصائص شبكات التواصل الاجتماعي:

تتشترك الشبكات الاجتماعية في خصائص أساسية بينما تتمايز بعضها عن الأخرى بمميزات تفرضها طبيعة الشبكة ومستخدميها، يمكن إيجازها في الآتي:

1-3 - الخصائص العامة:

أ-الصفحات الشخصية: من خلال الملفات الشخصية يمكنك التعرف على اسم الشخص ومعرفة المعلومات الأساسية عنه مثل: الجنس، تاريخ الميلاد، البلد، الاهتمامات والصورة الشخصية وغيرها من المعلومات.

ب-الأصدقاء/ العلاقات: وهم بمثابة الأشخاص الذين يتعرف عليهم الشخص لغرض معين، يُطلق عليه مسمى "صديق" ويُضاف لقائمة الأصدقاء بينما تطلق بعض مواقع الشبكات الاجتماعية الخاصة بالمحترفين مسمى "اتصال أو علاقة" على هذا الشخص.

ج-إرسال الرسائل: وتتيح هذه الخاصية إمكانية إرسال رسالة مباشرة للشخص، سواء كان في قائمة الأصدقاء لديك أو لم يكن.

د-ألبومات الصور: تتيح الشبكات الاجتماعية لمستخدميها إنشاء عدد لا نهائي من الألبومات ورفع مئات الصور فيها وإتاحة مشاركة هذه الصور مع الأصدقاء للاطلاع والتعليق حولها.

هـ-المجموعات: تتيح كثير من مواقع الشبكات الاجتماعية خاصية إنشاء مجموعة اهتمام، حيث يمكنك إنشاء مجموعة بمسمى معين وأهداف محددة ويوفر موقع الشبكة الاجتماعية لمالك المجموعة والمنضمين إليها مساحة أشبه ما تكون بمنتهى حوار مصغر وألبوم صور مصغر كما تتيح خاصية تنسيق الاجتماعات عن طريق ما يعرف بـ Events أو الأحداث ودعوة أعضاء تلك المجموعة له ومعرفة عدد الحاضرين من عدد غير الحاضرين.⁷

و- الصفحات:تقوم فكرة الصفحات على إنشاء صفحة يتم فيها وضع معلومات عن المنتج أو الشخصية أو الحدث ويقوم المستخدمون بعد ذلك بتصفح تلك الصفحات عن طريق تقسيمات محددة ثم إن وجدوا اهتماماً بتلك الصفحة يقومون بإضافتها إلى ملفهم الشخصي.⁸

2-3- الخصائص المميزة:

تتميز شبكات التواصل الاجتماعي بعدة مميزات أهمها خاصية العالمية، حيث تلغى الحواجز الجغرافية والمكانية، وتتخطى فيها الحدود الدولية، إذ يستطيع الفرد في هذا العالم التواصل مع أي شخص في أي مكان.

أ-ميزة التفاعلية: ومقتضاها أنّ الفرد فيها كما أنه مستقبل وقارئ، فهو مرسل وكاتب ومشارك، فعلى عكس الوسائل التقليدية في الإعلام، هناك حيز للمشاركة الفاعلة من المشاهد والقارئ.

ب-التنوع وتعدد الاستعمالات: حيث يستخدمها الطالب للتعلم، والعالم لبث علمه وتعليم الناس، والكاتب للتواصل مع القراء...إلخ.

ج-سهولة الاستخدام: فالشبكات الاجتماعية تستخدم بالإضافة للحروف وبساطة اللغة، الرموز والصور التي تسهل للمستخدم التفاعل.

د-التوفير والاقتصادية: إذ تعد اقتصادية في الجهد والوقت والمال، في ظل مجانية الاشتراك والتسجيل، دون احتكار جماعة أو شخص ما عليها.⁹

هـ- المشاركة: إذ تشجع وسائل المواقع الاجتماعية المساهمات وردود الفعل من الأشخاص المهتمين، وبذلك تطمس الخط الفاصل بين وسائل الإعلام و الجمهور. كما تشير الباحثة "بشرى جميل الراوي" أنه لفهم خصائص مواقع التواصل الاجتماعي يجب أن تُوضع في سياقات ومداخل نظرية معينة وهي:

أ. النظريات السياسية والديمقراطية التي وفرت سندا نظريا وفكريا لهويتها وممارستها؛ إذ تشدد نماذج الديمقراطية القائمة على المشاركة على أهمية مشاركة المواطنين وانخراطهم بفعالية في النشاطات السياسية، وهذا ما تتيحه الشبكات الاجتماعية كخاصية أساسية تهدف إلى المشاركة في الحياة العامة للمجتمع بشكل عام.

ب. مراجعة بعض المقاربات على مستويات عدة، يتعلق بعضها بالتطورات في تكنولوجيا الاتصال، وبعضها الآخر يتعلق بجانب الدراسات الاجتماعية والسياسية؛ إذ ركزت البحوث العلمية حول وسائل الاتصال الحديثة على نموذجين تفسيريين: الأول يتمثل في الحتمية التكنولوجية، وينطلق من قناعة بأن قوة التكنولوجيا هي وحدها المالكة لقوة التغيير في الواقع الاجتماعي، والثاني يتمثل في الحتمية الاجتماعية التي ترى أن البنى الاجتماعية هي التي تتحكم في محتويات التكنولوجيا وأشكالها، ومن خلال هذه النموذجين تتأرجح خصائص الشبكات الاجتماعية بين الحدة والضعف، خاصة أثناء الحديث عن تأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.¹⁰

ثانيا-الإطار القانوني لشبكات التواصل الاجتماعي ودورها في تعبئة الرأي العام:

يُقصد بالرأي العام مجموعة الأفكار والمعتقدات الفكرية التي تعتنقها طائفة واسعة من الناس، أو تلك الآراء المشتركة التي يتقاسمها عامة الناس حول مسألة من مسائل الحياة وقضاياها، وللرأي العام الدور الأكبر في تشكيل سياسات المسؤولين والقادة في الدول الديمقراطية وهذا ما يتضح من خلال نص المادة 34 من دستور 2016¹¹ التي تنص: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية." يتضح من النص أنّ المشاركة حق دستوري وأصبحت حالياً تفعل من خلال التعليقات التي يتم إبدائها سلباً أو إيجاباً من خلال مواقع التواصل الإجتماعي، ناهيك عن أحكام القانون 07-18 يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي الذي كفل حماية جوانب الخصوصية للبيانات المعروضة للمعالجة على مختلف الشبكات الذي يناط كمهمة أساسية للسلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي باعتباره هيئة مستحدثة بموجب هذا القانون مع ضمان عدم انطواء استعمال تكنولوجيايات الإعلام والاتصال على أي أخطار تجاه حقوق الأشخاص والحريات العامة والحياة الخاصة وهو ما تضمنه نص المادة 25 من هذا القانون¹²، فضلاً عن أحكام المرسوم الرئاسي 05-20 المتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية الذي يشكل إطاراً تنظيمياً لإعداد الإستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية وتنسيق تنفيذها حسب ما تحدده المادة 2 من المرسوم¹³، بل إنّ كثيراً ما تتراجع حكومات عن مخطّط ما بسبب رفضه له، وخروج الناس في الشوارع احتجاجاً ضده، ولوسائل الإعلام دور بارز في التأثير عليه من خلال الأمور التالية:

يعتبر الناس الإعلامي قدوةً ومثقفاً لا بد من التأثير به، وبأنّه يقول الحقيقة التي يجب أن يسير عليها كُثر، لذا حرّياً بالإعلاميين توخي الدقة والأمانة عند نشر الوعي في قضية ما، أو بث الأفكار الإيجابية بين عموم الناس، فالضمير الحيّ والشعور بالمسؤولية هما الدافع الأهم في هذه الناحية. من يخاطب الناس عبر وسائل الإعلام المختلفة، هو أحد أفراد

المُجتمع الذي يؤثّر ويتأثّر به، لذا يجب عليه التأثير بموضوعيّة بما يرفع من وعيهم تجاه إحدى القضايا دون مواربة أو كذب، كما لا يصح أن ينحاز لمصالحه، ولا يحابي أحداً من أصحاب النفوذ، أو يسعى وراء شعبية الجماهير عبر التكلم بما يحبون سماعه، كما يجب عليه عدم اللجوء للتجريح أو تقديم فكرٍ يتصادم به مع المجتمع بصورة مباشرة؛ لأنّ ذلك سيُبعد الناس عن رسالته، ويُخسرهُ إمكانيّة التأثير في رأيهم.¹⁴

إنّ دور شبكات التواصل الاجتماعي يتجلى من خلال التحديد والتركيز، ونقصد بالتحديد تحديدها باعتبارها من وسائل الإعلام لهدف مخاطبة الرأي العام، وتعيين المواضيع التي يجب الحديث عنها، ومن هذا المنطلق يتحكم الإعلام بمصائر المجتمع عبر اهتمامه بعرض قضايا وتهميش أُخرى، لذا يجب عليها بكل أشكالها والعاملين فيها تحديد الأولويّات التي يجب التحدث عنها للناس، فليس من المعقول الحديث عن أسبوع الموضة مثلاً في الوقت الذي تعاني فيه البلد من زيادة مستوى البطالة. أمّا التركيز فنقصد به إعطاء وسائل الإعلام القضايا الحيويّة والمصريّة، والحجم والوقت الكافيين للتغطية والنقل؛ فليس مهماً المرور على تلك القضايا خلال ساعةٍ في برنامجٍ أو تقريرٍ، بل على وسيلة الإعلام إدارة العمل الصحفي بالارتباط مع واقع الناس وهمومهم عبر خطة عملٍ شاملة ومتكاملة.

المحور الثاني: فاعلية شبكات التواصل الاجتماعي في إنفاذ القواعد الدستورية:

الواقع والرهانات

رغم الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها شبكات التواصل الاجتماعي، والتي تهمها بالتأثير السلبي والمباشر على المجتمع الأسري، فإن هناك من يرى فيها وسيلة مهمة للتنامي والالتحام بين المجتمعات، وتقريب المفاهيم والرؤى مع الآخر، والإطلاع والتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة، وتعزيز قيم الولاء والهوية والانتماء، خاصة في ظل دورها الفاعل والمتميز كوسيلة اتصال ناجعة في حركات التغيير الجماهيري، كما تتعدد وتنوع شبكات التواصل الاجتماعي بين شبكات شخصية وعامة تطمح لتحقيق أهداف محددة، ومنذ ظهورها اختلفت المواقع التي تتصدّر القائمة بين سنة وأخرى، فتاريخياً كان لموقع "سكس ديفريز" أهمية كبيرة مع بداياته الأولى، ومع ظهور مواقع أخرى وتطورها أصبح تصنيفها يأتي بالنظر إلى الجماهيرية حيث تتصدر القائمة عدد من الشبكات

أهمها: فيسبوك، تويتر، يوتيوب¹⁵، وهي الأشهر حاليا، وبغض النظر عن ماهية كل منها وتخصصه، فهي تشترك في العديد من الوظائف أهمها: المشاركة، والتحاور، والتواصل، والجماعة.

إلى جانب الضمانات القانونية لتطبيق القواعد الدستورية، هناك ضمانات شعبية وغير منظمة تعزز دور الضمانات القانونية التي قد تعجز أحيانا على توفير الحماية اللازمة للدستور واحترام حقوق الأفراد وحررياتهم وتمثل هذه الضمانات في رقابة الرأي العام ومقاومة الفساد.

أولا- دور الرأي العام في إحداث التغييرات السياسية:

يراد بمصطلح الرأي العام "وجهة نظر الأغلبية تجاه قضية عامة معينة في زمن معين تهتم الجماهير وتكون مطروحة للنقاش بحثا عن حل يحقق الصالح العام".¹⁶ يؤكد هذا التعريف أنّ لرقابة الرأي العام دور بارز ومهم في مجال ضمان نفاذ القواعد الدستورية وحسن تطبيقها فهو يقوم بدور الرقابة الشعبية على أعمال السلطة الحاكمة متى كانت تسير في طريق يحقق رغبات الشعب، وعزل السلطة إذا ما انحرفت عن جادة الصواب، فمتى خالفت السلطة الدستور أو خرجت عن أحكامه فإنّ الرأي العام له حق رقابتها والتي قد تصل في أقصى صورها إلى الثورة الشعبية أو تمرد بعض القطاعات من الشعب، ويشترك في تكوين الرأي العام مختلف الهيئات والتنظيمات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب عن طريق طرح أفكارها والدعوة إليها في مختلف الوسائل حيث تؤدي الصحافة والوسائل السمعية البصرية دورا كبيرا في نشرها وتعبئة الجماهير وتوجيههم من خلالها.

وبهذا المعنى فإنّ منظمات المجتمع المدني تساهم بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم وتمثل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها وآلياتها، فهي الكفيلة بالإرتقاء بالفرد وبث الوعي فيه وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون.¹⁷

ولقد أوردت جميع جميع الدساتير الجزائرية حرية تأسيس الجمعيات وحرية الإجماع وأنها مضمونة للمواطن في إطار القانون لا سيما المادة 48 من دستور 2016 التي تنص: "حريات التعبير، وإنشاء الجمعيات والإجماع مضمونة للمواطن".¹⁸، كما تلعب وسائل الإعلام دورا سياسيا مهما يساهم في تعبئة الرأي العام الشعبي من خلال كتابات وأقوال المفكرين والصحف والفضائيات المرئية والمسموعة والندوات الإجتماعية التي تساهم في إطلاع الجمهور على المشاكل التي يتعرض لها المجتمع، وتكون مراقب جماعي لصالح الشعب من خلال انتقاد سياسات الحكام وكشف فضائحهم وفسادهم وانتهابهم لسيادة القانون.¹⁹

تعتمد السلطات الحاكمة على الرأي العام في إدخال تغييرات كبيرة في المجتمع، وهذا يعطي للرأي العام دورا بارزا في إحداث تغييرات سياسية كبيرة، ومن ثم لا يتصور تجاهله أو العمل في اتجاه يخالفه، دون أن يتعرض من يقدم على ذلك إلى ضغوط وتيارات تلجئه إلى التوافق مع الرأي العام سواء بالإستجابة له أو بمحاولة التأثير فيه بالوسائل المختلفة الكفيلة بتحويل اتجاهه بالقدر الذي يحقق التوافق الملائم، ولأنّ الرأي العام هو عماد الحكم ومصدر القرارات السياسية في أنظمة الحكم الديمقراطية وفي بقاء الحكومات والرؤساء، لذلك تستمد الحكومات الشعبية قوتها وفعاليتها في النظم الديمقراطية من قوة وتأييد الرأي العام، حيث يلعب هذا الرأي دورا أساسيا في النشاط السياسي وفي استمرار هذه الحكومات في مقاعد الحكم، وفي مدى هذا الإستمرار.²⁰

وبالرغم من أنّ الرأي العام عبارة عن وجود معنوي لا نراه فإنّ ذلك لا ينتقص من قوته شيئا، حيث أنّ لرقابة الرأي العام بصحفه وجماعاته الضاغطة دور بالغ الأهمية في مجال نفاذ القواعد الدستورية.

فالشعب الواعي المستنير، يستطيع حماية حقوقه وصيانة حرياته ويلزم أيا من السلطات العامة في المجتمع باحترام قواعد وأحكام القانون الدستوري والإمتناع عن مخالفتها.²¹

ثانيا- مساهمة شبكات التواصل الإجتماعي في الحراك الشعبي:

إن الشأن السياسي أصبح متغير أساسي بالنسبة للشبكات الاجتماعية، إذ ساهمت هذه الأخيرة في تأرجح التفاعلات السياسية بين العالم الواقعي والعالم الموازي، ويتضح ذلك جليا من خلال:

1- تعبئة الرأي العام:

تلعب شبكات التواصل الاجتماعي دورا فعالا في تعبئة الرأي العام تجاه بعض القضايا السياسية، مثلا أصبحت تمثل مجالا لحشد الجماهير في الاحتجاجات والتشجيع على الإضرابات محليا، وكذا فتحت المجال للدعاية الانتخابية وطرح البرامج الانتخابية، إذ نجد على مستوى الفيس بوك تكوين جماعات لنشر البرامج الانتخابية وكسب التأييد الشعبي، وهنا يتجلى بوضوح التقاطع بين العالمية والمحلية.

2- ظهور المواطنة الافتراضية:

حيث فتحت الشبكات الاجتماعية مجالا لممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنت، والتي أطلق عليها مصطلح المواطنة الافتراضية "Virtual Citizenship" التي ارتبطت بالبعد السياسي في مناقشة حقوق وواجبات اجتماعية سياسية النشأة، خاصة في ظل التوترات التي تعاني منها الدولة القومية العربية أين تقلص الاهتمام بالحقوق السياسية في السياق الواقعي، وهنا يتجلى دور المجتمع الافتراضي الذي تنمو من خلاله المطالبة بالحقوق السياسية وسحب القضايا من الواقع إلى العالم الافتراضي الذي يعد بوابة جديدة لتكريس المواطنة.

3- تفعيل دور المجتمع المدني:

حيث تسهم شبكات التواصل الاجتماعي وتنميا في السياقات العالمية ومردودها المحلي في زيادة تفعيل دور المجتمع المدني، إذ عمد أكثرها على الصعيد القومي إلى فتح قواعد في المجتمع الافتراضي عبر الشبكات الاجتماعية للترويج لبرامجها وزيادة كسب تأييد الجمهور لها والتواصل بين أفرادها.

فضلا عن ذلك فقد يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن التغيير السياسي وشبكات التواصل الاجتماعي، الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في الثورات العربية، فمنذ عام 2011

نشرت الكثير من المقالات والدراسات وعقدت الكثير من المؤتمرات التي ناقشت أهمية شبكات التواصل الاجتماعي وقدرتها على التأثير في تحفيز المشاركة الشعبية، وتأثيرها على نماذج الحكومة التشاركية والآليات المجتمعية الجديدة، إلا أنه ومن الناحية التاريخية نجد أن انتفاضات وثورات الشعوب اعتمدت أساساً على المبتكرات العلمية والتقنيات الحديثة، التي رافقت نضال الشعوب من أجل الإنعتاق والحرية، فتاريخياً تعتبر الحركات السياسية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، منبراً سياسياً شكلت مساراً جديداً لوعي الشعوب وانتشرت مسميات لا تزال عالقة في أذهان الناس لحد الآن مثل: حركات التحرر الوطني والانتفاضات الجماهيرية والثورات الشعبية، وكانت تستخدم القوة والعنف في تحقيق أغراضها وأهدافها وترافق ذلك في أغلب الأحيان الآلة العسكرية.

لكن الانتفاضات والثورات الحديثة سلكت مسلكاً آخر تماماً بالرغم من أن الغرض ذاته التي سعت من أجل تحقيقه الجماهير في منتصف القرن الماضي، الفرق هنا الوسيلة فقد استخدمت الجماهير الشعبية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في ثوراتها الحديثة (القوة الناعمة)، والمتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي، التي أصبحت سلاحاً فاعلاً بيد الشباب في مواجهة الأنظمة الطاغية وهز عروشها، هذا السلاح الفعال لا يمكن أبداً للسلطات القمعية استخدامه، وإذا حاولت فإن محاولاتها تكون مفضوحة لا تتعدى التشويش أو حجب بعض المواقع، لكن هذا ليس بالأمر الصعب على الشباب لإيجاد بدائل أخرى لكسر هذا الحصار الحكومي، وبآليات عديدة في نطاق الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي²²، التي لعبت دوراً أساسياً في الحراك السياسي والاجتماعي، وأسهمت بشكل كبير في نقل الوقائع الميدانية بشكل مباشر، وكذا تعبئة المحتجين وتنظيمهم، عن طريق تسهيل التواصل فيما بينهم، ولأن الشباب هم الكتلة السكانية الأكبر في المجتمعات العربية، والأكثر شعوراً بالحرمان النسبي، والأكثر قدرة على التواصل والحركة، فلم يكن مستغرباً أن يكونوا في طليعة المحتجين.²³

إن شبكات التواصل الاجتماعي ذات تأثير عالي الفاعلية لم يتصوره المحللون وخبراء الإعلام والاتصال، وهذا ما لم يتوقعه الخبراء على مستوى الثورات العربية، ورغم أنها لم تكن سبباً في قيام هذه الثورات، إلا أنها جعلتها ممكنة وعجلت بها، ومنحتها القدرة على النمو، وأكسبتها مزيداً من التأييد والتعاطف داخلياً ودولياً.

لكن إن المرحلة الأولى لتحقيق المشاركة الفعالة ومن ثم التغيير، يكون عبر إيجاد وعي مشترك بالقضية جذوره الأساسية التذكير بقيم الهوية الوطنية والعربية وضرورة عدم التنازل عنها، وهذا ما تقوم به شبكات التواصل الاجتماعي التي تجعل بمقدور الأفراد الساخطين من قضية ما، معرفة مقدار التأييد وإعداد أولئك الذين يشاطرونهم نفس الشعور، تلك القيم المشكلة للوعي المشترك بمنح الأفراد الشجاعة لاتخاذ خطوات لم يكونوا ليجرؤا على القيام بها لولا ذلك الوعي ولولا تلك القيم، مثل الخروج في مظاهرات واعتصامات ومناهضة الأنظمة المستبدة.

ولقد تناولت بعض الدراسات دور الإعلام البديل في التغيير وفقا لمفهوم الرسالة الإعلامية التغييرية، التي تُحيل دراستها لدراسة ظاهرتي الإعلام والديمقراطية والإعلام والحريات، فكلما كان السياق الديمقراطي أكثر وضوحا وتفعيلا، كانت الرسالة الإعلامية التي تنشأ التغيير أكثر نجاحا، كونها نتاجا لمتغير وسيط على درجة عالية من الأهمية، وهو تطور الوعي السياسي والثقافة السياسية للجماهير، وبطبيعة الحال للتغيير ضربيته الحتمية التي تتسبب في إحداث تراجعات ظرفية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى الفكري والثقافي السيكلوجي، وهو أمر طبيعي ناتج عن كون لحظة التغيير، لحظة مراجعة تاريخية لحاضر الشعوب ومستقبلها، لا بد أن تكون قادرة على تقرير مصيرها وبناء مستقبلها الدستوري الذي ينظم علاقة حاكمها بمحكوميها، مع تعزيز قيم المواطنة والهوية، والقضاء على آليات تكريس الظلم والفساد.

وهذا ما حاولت تطبيقه الرسالة الإعلامية التغييرية على مستوى الشبكات الاجتماعية في الثورات العربية لكن ما يمكن ملاحظته عند ظهور هذه الشبكات فإن المجتمع العربي عموما قد استخدمها أولا وقبل كل شيء كأداة للطرح السياسي، وذلك لعدم وجود إعلام محايد أو مؤسسات للمجتمع المدني، لكن هناك مبالغة في الدور الفعلي لهذه الشبكات في تغيير الواقع السياسية، إذ أن دور أعضاء مجموعات الفاييبوك هو في أغلب الأحيان رمزي، وأن التغيير الحقيقي ولد من رحم الشارع العربي وما شبكات

التواصل إلا وسيلة لا غير، لذا يعتبرها الكثير ساهمت في مرحلة انتقالية من الركود إلى الوعي السياسي ومن ثم التغيير.

الخاتمة:

ساهمت شبكات التواصل الإجتماعي بشكل ملحوظ في ظهور حركة سياسية دفعت في العديد من الدول لإحداث تغييرات جذرية في معالم سياستها بفضل تشجيع الحركات الإحتجاجية، بروز دور المجتمع المدني، ظهور المواطنة الإفتراضية الذي يكرس إحدى الضمانات الشعبية أو الأساسية التي ترجع إلى السلوك الذاتي لأفراد الشعب وتتمثل في حقه في ممارسة روح الديمقراطية وتكوين رأي عام قوي حول موضوع من الموضوعات التي تتعلق بالحكم وحقه في مقاومه طغيان السلطات الحاكمة وجدير بالذكر انه إذا كان علم القانون الدستوري ليس هو مجرد البحث عن الحقيقة في النظم السياسية فحسب وإنما هو كذلك بل وقبل ذلك هو علم البحث عما ينفع الناس من أنظمه الحكم، ويبقى التحدي أمام هذه الشبكات هو تحقيق التغيير الحقيقي (جيل التغيير) وبناء صرح ديمقراطي على كافة الأصعدة تكون قيم المواطنة والحرية هي الركيزة الأساسية فيه، وكذا بناء وتمتين قيم الهوية العربية، وهنا يتم الانتقال من كون هذه الشبكات منبرا سياسيا إلى اعتبارها أداة اجتماعية حقيقية وهذا الأمر لا يتأتى إلا بمراعاة ما يلي:

- وضع ضوابط قانونية لضمان حماية حرية التعبير عبر مواقع التواصل الإجتماعي.
- ضرورة أخلقة الممارسة السياسية عبر مواقع التواصل الإجتماعي رغبة في إحداث التغيير لا في زرع الفوضى والخراب.

الهوامش:

- ¹ -نادية بن ورقلة، « دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي»، مجلة دراسات وأبحاث. السنة 5، العدد 11، جوان 2013، ص 4.
- ² -محمد المنصور، « تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين »، رسالة ماجستير في الاعلام والاتصال. الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012، ص 25.
- ³ -ليلي احمد جرار، الفيسبوك والشباب العربي. عمان: مكتبة الفلاح، 2012، ص 37.
- ⁴ Danah M. Boyd and Nicole B. Ellison، « Social Network Sites: Definition, History and ScholarShip»، Journal of Computer-Mediated Communication. International Communication Association, Vol 13, Issue 1, October 2007, p 211.
- 5 Reseaux sociaux, definition et actualité;www.journaldunet.com.
- ⁶ -للتوسع عن سلبيات الشبكات الاجتماعية بشكل عام وخاصة في الوطن العربي، راجع: وائل مبارك خضر فضل الله، اثر الفيسبوك على المجتمع. المكتبة الوطنية للنشر، الخرطوم، ط1، 2011، ص 20 وعزو محمد عبد القادر ناجي، « تأثير الانترنت على ثقافة الشباب العربي »، الحوار المتمدن، العدد 2576، 2009.
- ⁷ Kamal znidar :les réseaux sociaux ;avantages et inconvenions ;www.alwhidainfo.com.
- ⁸ -Danah M. Boyd and Nicole B. Ellison, Op Cit, p217
- نادية بن ورقلة، نفس المرجع السابق.
- ¹⁰ -بشرى جميل الراوي « دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير» الباحث الإعلامي. العدد 18، 2013، ص 97-98.
- ¹¹ -القانون رقم 01-16 مؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437 الموافق ل6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
- 12- القانون 07-18 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق ل10 يونيو 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر عدد 34 المؤرخة في 10 يونيو 2018.
- 13- المرسوم الرئاسي 05-20 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 20 جانفي سنة 2020، يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ج ر عدد 04 المؤرخة في 26 جانفي سنة 2020.
- ¹⁴ -فاطمة مشعلة -مواقع التواصل: http://www.ahewar.org/ مقال آخر تحديث: 04:23، 28 سبتمبر 2016.
- ¹⁵ - للاطلاع على تفاصيل هذه الشبكات الاجتماعية راجع:
- Marcia Amidon Lusted, Social Networking: MySpace, Facebook, & Twitter. MinnesotaUSA: Technology Pioneers, 2011, pp 50-87.
- ¹⁶ -سعید سراج:الرأي العام ومقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة. الهيئة المصرية للكتاب، مصر 1978. ص 7.
- ¹⁷ -أونيسى ليندة:ضمانات نفاذ القواعد الدستورية في الجزائر، مجلة المفكر، المجلد 9، العدد 10، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، فيفري 2016، ص 259 ومايلها.
- ¹⁸ -نفس الحكم كان واضح من خلال المواد: ما 19 من دستور 1963، ما 56 من دستور 1976، ما 39 من دستور 1989 وما 40 من دستور 1996، ما 48 من دستور 2016.

¹⁹-لاريالوتير:نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية،ترجمة جابرسعيد،الجمعية المصرية للنشر والمعرفة،1996،ص46.

²⁰-حسن مصطفى البحري:الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،رسالة دكتوراه،جامعة عين شمس مصر،2006،ص83.

²¹- صداع دحام طوكان،عبد الصمد رحيم كريم:ضمانات نفاذ القواعد الدستورية،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،ص475 وما يليها،مقال متاح على العنوان الإلكتروني:www.iarj.net.

²²-محمد المنصور، المرجع السابق، ص 88.

²³-علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 83.

المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

1-النصوص القانونية:

- القانون رقم16-01 مؤرخ في 26جمادى الأولى عام1437 الموافق ل6 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، ج ر عدد14 المؤرخة في 7مارس2016.

-القانون 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق ل10 يونيو 2018،يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر عدد 34 المؤرخة في 10 يونيو 2018.

-المرسوم الرئاسي 20-05 المؤرخ في 24 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 20 جانفي سنة 2020،يتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية، ج ر عدد 04 المؤرخة في 26 جانفي سنة 2020.

2-الكتب:

-سعيد سراج:الرأي العام ومقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة،الهيئة المصرية للكتاب،مصر 1978

-علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو-اجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012

-لاري الوتير:نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية،ترجمة جابرسعيد،الجمعية المصرية للنشر والمعرفة،1996

- ليلى احمد جرار، الفيسبوك و الشباب العربي، مكتبة الفلاح، عمان، 2012

-وائل مبارك خضر فضل الله، اثر الفيسبوك على المجتمع. المكتبة الوطنية للنشر، الخرطوم، ط1، 2011

3-الرسائل والمذكرات:

-حسن مصطفى البحري:الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،رسالة دكتوراه،جامعة عين شمس مصر،2006.

-محمد المنصور، «تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على جمهور المتلقين»، رسالة ماجستير في الاعلام والاتصال.

الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012

4-المقالات:

-أونيسى ليندة:ضمانات نفاذ القواعد الدستورية في الجزائر،مجلة المفكر،المجلد9،العدد10،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،فيفري2016

-بشرى جميل الراوي« دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير»الباحث الإعلامي. العدد 18، 2013

-عزو محمد عبد القادر ناجي، «تأثير الانترنت على ثقافة الشباب العربي»، الحوار المتمدن، العدد 2576، 2009

-صداع دحام طوكان، عبد الصمد رحيم كريم: ضمانات نفاذ القواعد الدستورية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية ص 475 وما يليها، مقال متاح على العنوان الإلكتروني: www.iarj.net والسياسية،
- نادية بن ورقلة، « دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي»، مجلة دراسات وأبحاث. السنة 5، العدد 11، جوان 2013.
ثانيا-المراجع الأجنبية:

- Danah M. Boyd and Nicole B. Ellison, « Social Network Sites: Definition, History and ScholarShip», Journal of Computer-Mediated Communication. International Communication Association, Vol 13, Issue 1, October 2007
- Marcia Amidon Lusted, Social Networking: MySpace, Facebook, & Twitter. Minnesota-USA: Technology Pioneers, 2011, pp 50-87.
- Kamal znidar :les réseaux sociaux ;avantages et inconvenients ;www.alwihdainfo.com
- Reseaux sociaux, definition et actualité;www.journaldunet.com.